



# جامعة الشهيد حمزة لخضر الوادي

## كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة  
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

# الملتقى الوطني حول

# إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر



## المحاور

- المحور الأول:** دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثاني:** الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- المحور الثالث:** متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الرابع:** المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الخامس:** دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
- المحور السادس:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية.
- المحور السابع:** قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المحور الثامن:** الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يومي

07/06

ديسمبر 2017

قاعة المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله  
بالقطب الجامعي بالشط



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي  
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير



### الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. عوادي مصطفى	رئيس الملتقى
د. يونس الزين	رئيس اللجنة العلمية
د. رضا زهواني	مقرر اللجنة العلمية
د. موسى جديدي	رئيس اللجنة التنظيمية
د. لعبيدي مهاوات	نائب رئيس اللجنة التنظيمية
يومي 06 و 07 ديسمبر 2017	تاريخ إنعقاد الملتقى
Durabilite39@gmail.com	البريد الإلكتروني للملتقى

### بطاقة معلومات المداخلة

المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة			المحور رقم - 4 -
قراءة في رؤية المفوضية الأوروبية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة			عنوان المداخلة
الحاج عرابة	خالد ادريس	مايو عبد الله	الإسم واللقب
/	دكتوراه	دكتوراه	المؤهل العلمي
أستاذ	أستاذ	أستاذ	الوظيفة
/	/	/	التخصص
جامعة ورقلة	جامعة عنابة	جامعة ورقلة	المؤسسة
			ملاحظات

## الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الأعمال التي قامت بها المفوضية الأوروبية في موضوع تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجاتها للمعلومات المحاسبية والمالية وذلك اعتماد على مراجعة وتحليل الأدبيات النظرية والتطبيقية، التي عنيت بهذا الموضوع وكذا القوانين والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص. وتم التوصل إلى أنه رغم محاولات إيجاد تعريف نهائي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن التعريف الصادر في 2005 بقي معتمدا إلى يومنا. هذا كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحتاج محاسبة اقل تعقيدا واكل إفضاحا، وترتكز على تبيان الربح والخسارة على وجه الخصوص بسبب عدم وجود التزامات قانونية كبيرة عليها.

**الكلمات المفتاحية :** محاسبة، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، معايير محاسبية دولية لمؤسسات صغيرة ومتوسطة، مفوضية أوروبية.

## Abstract:

This study aims to highlight the most important work done by the European Commission on the definition of small and medium enterprises and their needs for accounting and financial information, based on the review and analysis of theoretical and applied literature, which is concerned with this subject as well as the laws and legislations issued in this regard. It was concluded that, despite attempts to find a definitive definition for SMEs, the 2005 definition remained valid today. Small and medium enterprises need less complex accounting and less disclosure, and are based on profit and loss in particular because of the lack of significant legal obligations.

**key words:** Accounting, Small and Medium Enterprises, International Accounting Standards Small and Medium Enterprises, European Commission.

## مقدمة :

مع مرور الوقت تزداد أهمية المحاسبة كمصدر للمعلومات الداخلية والخارجية لأصحاب ومديري المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأصحاب المصلحة فيها. ومن الأهمية بمكان أن تلي النظم المحاسبية التي تطبقها هذه المؤسسات احتياجاتها، وتوفر المعلومات اللازمة مع الأخذ بعين الاعتبار العبء الإداري والمالي غير المبرر. لذلك أجريت مجموعة من الدراسات عن التشريعات المحاسبية المطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإيجاد سبل تحسينها. وهو ما أسفر عن ظهور معايير محاسبية دولية خاصة بها وتراعي خصوصياتها. وسنبحث في هذه الورقة البحثية في مساهمة المفوضية الأوروبية في هذا المجال من خلال إلقاء نظرة على رؤيتها للمحاسبة في هذه المؤسسات وذلك بالاطلاع على مجموعة من البحوث والدراسات والتشريعات المتعلقة بذلك و بالتفصيل سيتم متابعة ما يلي :

1. بيان بعض الرؤى الدولية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. بيان خصوصية المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
3. بيان رؤية المفوضية الأوروبية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
4. بيان رؤية المفوضية الأوروبية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذلك سيتم التركيز على الإجابة على السؤال التالي كيف ترى المفوضية الأوروبية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ وللإجابة على هذا السؤال سنعتمد على المنهجين الاستقرائي من خلال الاطلاع على أدبيات الدراسة المتوفرة في المكتبات وعلى الشبكة العنكبوتية. والمنهج التحليلي للوصول إلى الأهداف المنشودة. حيث أن هناك العديد من الدراسات والبحوث التي عاجلت الموضوع من وجهات نظر مختلفة نذكر منها :

دراسة (مطر محمد، نور عبد الناصر. 2008 ) “ بعنوان طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم”

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأغراض أهمها تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات التي يتوجب عرضها في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بالمقارنة مع ما هو عليه الحال في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، ليترب على ذلك دراسة مدى الحاجة إلى وضع معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:

✓ تتسم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة بشكل عام بضعف النظم المحاسبية وكذلك نظم الرقابة الداخلية المطبقة فيها حيث لا تنشر تلك المنشآت بيانات حسابية ختامية، وذلك ما لا يتفق مع متطلبات الشفافية والإفصاح بنوعية الإلزامي والاختياري؛

✓ فيما عدا حالات استثنائية كشفت الدراسة الميدانية عن تفاوت ملحوظ في تقييم الأهمية النسبية للإفصاح المطلوب توفيره في القوائم المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم مقابل الإفصاح المطلوب توفيره في تلك الصادرة عن المنشآت كبيرة الحجم، وذلك سواءً إذا ما أخذت كل قائمة من هذه القوائم باعتبارها وحدة واحدة أو على مستوى تفاصيل البنود التي تعرضها كل من هذه القوائم؛

✓ الغالبية العظمى من عينة الدراسة تقريباً تؤيد وضع معايير خاصة تحكم الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة ومتوسطة؛

- دراسة (صيام وليد . 2008 ) بعنوان ” انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم على البيئة المحاسبية في الأردن“

قامت هذه الدراسة بالبحث في انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن. ودرجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم للالتزام بتطبيق هذه المعايير والصعوبات التي تحد من هذا الالتزام. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان تم توزيعه على المحاسبين الذين يقومون بالتسجيلات المحاسبية في عينة الدراسة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، وبلغ عدد الاستبيانات المعتمدة لغايات التحليل الإحصائي 238 استبانة، أي ما نسبته 82.93% من عدد الاستبيانات الموزعة.

وبتحليل إجابات الاستبيانات تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: ارتفاع درجة تأييد المحاسبين في المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم في الأردن للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية الخاصة بالتقارير المالية في تلك المشاريع، وقناعتهم بوجود انعكاسات إيجابية من المتوقع تحققها في حال الالتزام بتطبيق تلك المعايير، مع التأكيد على وجود عدد من المعوقات (الصعوبات) التي تحد من تطبيق تلك المعايير.

- دراسة (Cavalluzzo & Sankaraguruswamy,2000) بعنوان:  
“Pay-To-Accounting Performance & Ownership Structure In Privately-Held Small Corporations”

هدفت هذه الدراسة إلى فحص أثر هيكلية الملكية على حساسية الأداء المحاسبي في المنشآت الصغيرة كما هدفت إلى فحص العلاقة بين مساهمات الملاك وأبعاد الأداء المحاسبي بما فيها الأرباح والمبيعات وذلك من خلال الإطلاع على عدد من هذا النوع من المنشآت ودراستها بشكل معمق، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة مفادها بأن مساهمات الملاك لها وقع حساس على أداء القياس المحاسبي كما دلت أنه لها أداء حساس على المبيعات في بعض المنشآت ومن النتائج الأخرى بأن هيكلية الملكية لها أثر هام وفاعل على الأداء المحاسبي. وأشارت الدراسة بأن هيكلية الإدارة وخصوصاً عندما يمتلك بعض المدراء حصة من تلك المنشآت له أثر مباشر على الأداء المحاسبي.

- دراسة (Baskerville & Cordery,2006) بعنوان

“Small GAAP: a large jump for the IASB”

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مسودة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم والصادر عن مجلس المعايير الدولية في عام 2004 ومقارنته بمعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالشركات المدرجة وقياس مدى ملاءمته للمسؤولية المحاسبية وجدوى اتخاذ القرار مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم وذلك من وجهتي نظر المؤيدين والمعارضين ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- ✓ السبب الرئيسي في ظهور هذا المعيار يعود إلى الاختلافات في آلية الإبلاغ المالي المتبعة من قبل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم خلال الخمسين عام الماضية مما جعل مجلس معايير المحاسبة الدولية يتوجه نحو إصدار المعيار وتوحيد آلية الإبلاغ المالي لدى هذا النوع من المؤسسات؛
  - ✓ يعمل هذا المعيار على جعل المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم تلتزم بالإطار المفاهيمي للمحاسبة؛
  - ✓ يتخوف البعض من أن إلزام المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم بهذا المعيار قد يؤدي إلى صعوبة الموازنة بين التكلفة والمنفعة مما سيخلق تحديات قد يصعب التنبؤ بها حالياً إلا بعد تطبيق المعيار؛
- وقد أوصت الدراسة بعمل دراسة ميدانية لقياس قدرة هذا النوع من المنشآت في تطبيق المعيار وقياس التكلفة والمنفعة؛

- هناك دراسة أجريت في كندا بعنوان: "الإبلاغ المالي لمنشآت الأعمال الصغيرة في كندا، وتهدف هذه الدراسة لمعرفة فيما إذا كانت المؤسسات الصغيرة في كندا،<sup>1</sup> تحتاج إلى مجموعة جديدة (خاصة بها) من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم أنها يجب أن تستمر في تطبيق المبادئ الكبيرة، والمستخدمة في الشركات العامة. وقد استخدم في هذه الدراسة استبانة وزعت على عينة من المديرين وملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومعلّي القوائم المالية، والمدققين ومستخدمي حسابات هذه المؤسسات، وطلب من هؤلاء الإجابة عما يلي:

- تحديد أهداف وأغراض القوائم المالية في منشآت الأعمال الصغيرة؛
- بيان مدى رضاهم أو عدم رضاهم عن مبادئ المحاسبة المتعارف عليها الحالية المطبقة في هذه المؤسسات؛
- الحمل أو العبء الذي يتحمله معتلّو القوائم المالية؛
- نقاط الضعف في المبادئ الحالية؛
- تحديد الحسنات والمنافع المتوقعة من تطبيق مبادئ جديدة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

وكانت نتائج الدراسة كما يلي:<sup>2</sup>

- ✓ الهدف الأول من البيانات المحاسبية المتولدة من هذه المؤسسات هو الضريبة ومن ثم المقرضين ليأتي الهدف الثالث وهو استعراض أداء المؤسسات وهذا الترتيب لا يوافق نتائج دراسة أجريت في بريطانيا<sup>3</sup> حيث كان الترتيب مخالفاً ليأتي هدف التخطيط واتخاذ القرارات أولاً والضريبة ثانياً والمقرضين ثالثاً؛
- ✓ أوضح ذوي المصالح أنهم غير راضيين عن مبادئ المحاسبة الحالية لأنها ذات تكلفة عالية ومعقدة وغير ملائمة لها؛

✓ أعطيت أربعة اقتراحات للتخفيف من الأعباء المالية على إنتاج التقارير وهي الحوسبة، إنشاء معايير خاصة، التخفيض في الأمور التنظيمية، التقليل في عدد المعايير المحاسبية؛

✓ رفض المحييين للوضع الراهن ، والذي يستخدم مجموعة واحدة من المعايير لكل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، والشركات المدرجة في البورصة. واقترحوا حلين الأول هو "مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية المعتمدة مع استثناءات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". أما الثاني فهو عبارة عن "مجموعتين من مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً" ، واحدة خاصة بالشركات المدرجة في البورصة ، والآخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكلاهما يعمل بشكل منفصل؛

✓ إن العبء الثقيل في تطبيق هذه المعايير يمكن تخفيفه بإيجاد معايير جديدة بديلة ومبسطة وقل تكلفة؛

ما يميز هذه الدراسات أن جميعها ركز بشكل أو بآخر على مناقشة معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ووصف المحاسبة من منطلق نظري ، أي أنه لم يدرس لغاية الآن متطلبات التطبيق الفعلي للمعايير في بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. كما أنه وحسب الدراسات والمعلومات المتوفرة لدينا على الأقل على المستوى المحلي أنه لا توجد أي دراسة سابقة تبين قدرة الأنظمة المحاسبية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإلتزام بالإطار المفاهيمي من جهة وقدرتها على تبني معايير المحاسبة الدولية كاملة أو المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة أخرى.

وقصد الإمام بمعظم جوانب الموضوع إرتأينا تقسيمه إلى ثلاث محاور:

أولاً : المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثانياً: تعريف الاتحاد الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ثالثاً: نظرة الاتحاد الأوربي للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولاً : المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

تصنف المؤسسات وفقاً لحجمها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة و كبيرة و حتى كبيرة جداً ، ويعتمد المختصون على التمييز بين المؤسسات وفقاً لحجمها على عدة معايير نذكر منها رقم الأعمال، حجم الميزانية، الأصول الثابتة، الأموال الخاصة، تجهيزات الإنتاج، عدد العمال، الحصة في السوق وعدد الزبائن .... غير أن التصنيف الأكثر شيوعاً كما قلنا سابقاً هو التصنيف الذي يعتمد على كل من المعايير التالية: عدد العمال، رقم الأعمال ومجموع الميزانية، وهناك من يضيف درجة استقلالية المؤسسة.

2. أسباب ضعف المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

في الغالب تغيب المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي غياب عمليات التدقيق فيها وما كرس هذا الغياب عدم سعي المنظمات القانونية والسلطات الدولية في إلزام مالكي هذه المؤسسات في تنظيم حسابات مؤسساتهم لاعتبارات كثيرة نذكر منها:<sup>4</sup>

- تدني وعي مالكي هذه المنشآت للمحاسبة والتدقيق؛

- التداخل بين ملكية المؤسسة وإدارتها؛
- التهرب من الضرائب المفروضة على المؤسسة؛
- اعتماد أسلوب التقدير الجزائي لأعمالها؛
- انعدام الرادع في التشريعات في حالة عدم تنظيم الحسابات؛
- ارتفاع تكلفة مسك الحسابات وتدقيقها مقارنة مع الفوائد التي يجنيها المالكين من هذه الخدمة في أحيان كثيرة؛

### 3. أهم التجارب الدولية للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة ومتوسطة في التنمية الإقتصادية، فقد نظمت العديد من المؤتمرات العالمية بهذا الخصوص، ونظرا لأهمية النظام المحاسبي العامل بما فقد أفردت لها العديد من الدول معايير محاسبية خاصة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وأستراليا، وبريطانيا وهونكونغ كما قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بنفس الخطوة. وسنحاول فيما يلي إلقاء نظرة على أهم الدراسات والتجارب الدولية الخاصة بهذا الموضوع:

### 1.3 المعايير المحاسبية الدولية الخاصة

نظم مجلس معايير المحاسبة الدولية في عام 2003 اجتماعاً واسعاً لوضع المعايير المحاسبية الوطنية في عدد كبير من دول العالم وقد اجمع ممثلو الدول المشاركون في الاجتماع على ضرورة تطوير معايير دولية خاصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.<sup>5</sup>

وفي يونيو 2004، نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية ورقة مناقشة تتضمن مقترحات لتطوير مجموعة منفصلة من المعايير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.<sup>6</sup> وقد تم صياغة المعايير النهائية وعرضها في مارس 2010.

ان القرار الذي اتخذته مجلس العمدة لمؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية في العام 2005 حسم النقاش المحتدم حول هذا الموضوع ، فقد قام المجلس بإعادة النظر في دستور المؤسسة الدولية وذلك بإضافة هدف جديد إلى أهدافها ، وقد كان هذا التعديل فصل الخطاب في وضع معايير محاسبية دولية مستقلة للمنشآت الخاصة غير المعايير الدولية للتقارير المالية.<sup>7</sup> أما الهدف الجديد المشار إليه فيؤكد على أن هنالك حاجات محددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم والاقتصاديات النامية ويجب أخذها في الاعتبار عند إعداد المعايير المحاسبية وعند مراعاة تطبيقها.



هناك اتفاق على أن الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية يعكس أهداف مختلف أصحاب المصلحة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم على نفس المبادئ والمعايير الدولية الكاملة. لكن هناك مشككين حول جدوى المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يرون أنه يجب على مجلس معايير المحاسبة الدولية الاهتمام باحتياجات أصحاب المصلحة وينبغي أن تأخذ في عين الاعتبار الأهداف المختلفة للمحاسبة.<sup>8</sup>

### 2.3 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية :

يعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أهم المؤتمرات التي نظمت بهذا الخصوص، والذي كان تحت عنوان "المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة. حيث إقترح ثلاث مستويات يمكن ان تلبي الاحتياجات المحاسبية للمؤسسات وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي :<sup>9</sup>

- المؤسسات المسجلة التي يجري تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية ينبغي عليها تطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي؛
- مؤسسات الأعمال الكبيرة التي لا تصدر أوراقاً مالية ولا تشكل أهمية عامة كبيرة. وضع لها الفريق مجموعة واحدة من الشروط المستمدة من المعايير الدولية للمحاسبة التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية، لكنها لا تمثل سوى الشروط الخاصة بأكثر المعاملات شيوعاً . وتستطيع هذا المؤسسات تطبيق المجموعة الكاملة من المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية؛
- الكيانات الصغيرة التي كثيراً ما يديرها أصحابها ويعمل بها عدد قليل من الموظفين، يمكنها تطبيق محاسبة مبسطة والمرتبطة أساساً بالمعاملات النقدية.

### 3.3 المملكة المتحدة:

صدر معيار الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة عن مجلس معايير المحاسبة في المملكة المتحدة وجاء هذا المعيار في وثيقة مستقلة عدد صفحاتها مع الملاحق (180) صفحة وقد بين المعيار أسس إعداد وعرض القوائم للمنشآت الصغيرة التي عرفت في المعيار. إن تعريف المنشآت الصغيرة والمعالجات المحاسبية متفقة مع متطلبات قانون الشركات في المملكة المتحدة أو أنها تشابه ما جاء في المعايير المحاسبية الأخرى أو تشابه ما جاء في المبسط منها، أما متطلبات الإفصاح الواردة في هذا المعيار فهي أقل منها الواردة في المعايير المحاسبية الأخرى الأصلية. وتعفى المنشآت التي تطبق هذا المعيار من تطبيق معايير المحاسبة الأخرى.<sup>10</sup>

### ثانياً: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 99٪ من جميع الشركات في الاتحاد الأوروبي. لذلك فإن تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهم في تحديد كيفية الحصول على التمويل و إعداد برامج دعم التي تستهدفها على وجه الخصوص. ومن أجل ذلك تم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

تم تحديد عاملين رئيسيين في تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

- عدد الموظفين؛
- إجمالي قيمة التداول أو مجموع الميزانية العمومية.

وتم تعريفها في توصية الاتحاد الأوروبي 361/2003. كما يلي: <sup>11</sup>

فئة الشركة	عدد الموظفين	قيمة التداول	أو	إجمالي الميزانية العمومية
متوسطة	< 250	≤ € 50 m		≤ € 43 m
صغيرة	< 50	≤ € 10 m		≤ € 10 m
مصغرة	< 10	≤ € 02 m		≤ € 02 m

كما يجب الإشارة إلى أن التعريف أُلزم استيفاءها شرط الاستقلالية كما أن هذه السقوف تسري على المؤسسات الفردية فقط. وقد تحتاج الشركة التي هي جزء من مجموعة أكبر إلى تضمين عدد الموظفين / بيانات التداول / الميزانية العمومية من تلك المجموعة أيضا.

وحاولت اللجنة المؤكدة لها عملية مراجعة وتنقيح تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اجراء تعديلات في 2005، 2006 و 2009 . وقد خلصت دراسة التقييم المستقل التي أجريت في عام 2012 إلى أنه ليست هناك حاجة إلى مراجعة رئيسية لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأوصى التقرير النهائي للدراسة (1 ميغابايت) بتوضيح تطبيق قواعد معينة ضمن التوصية الحالية من خلال تقديم إرشادات أو بتحديث طبعة عام 2005 من دليل مستخدم تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة.

### ثالثا: نظرة الاتحاد الأوروبي للمحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

على المستوى الأوروبي لم يكن هناك استعداد لتطبيق (المعايير الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الصادرة على مستوى مجلس معايير المحاسبة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة على هذا النحو بالنسبة للدول الأعضاء ونظمها المحاسبية. <sup>12</sup> لذلك أطلقت المفوضية الأوروبية ، من خلال لجنتها لتنظيم المحاسبة، موضوع للمناقشة متعلق بتبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعديلات الممكنة وكان ذلك من خلال اجتماعها في نوفمبر 2006. <sup>13</sup> حيث كان يهدف إلى وضع قواعد جديدة أكثر أهمية ، تحل محل القديمة ، التي إمتازت بالتعقيد. وعلاوة على ذلك فقد استندت عملية التبسيط الأوروبية على استبيان موجه إلى واضعي المعايير من الدول الأعضاء. على أساس هذا الاستبيان ، أطلقت المفوضية الأوروبية رؤيتها فيما يتعلق بتبسيط قانون الشركات والمحاسبة والمراجعة (جويلية 2007).

لم يوضح التقدم المحرز في العملية الأوروبية لتبسيط معايير المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المشاكل المتعلقة بتحديد المعلومات المحاسبية الهامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، حيث أن الأولوية كانت لإعادة تأهيلها ومن ثم تبسيط قواعد المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتقليل من التزامات الإفصاح.

ورغم ذلك فهناك العديد من الدراسات ومشاريع القوانين التي أجرتها المفوضية الأوروبية في هذا الخصوص يمكن الإشارة إليها في ما يلي :

## 1. المشروع الأول: المحاسبة للمؤسسات الصغيرة - التوصيات والممارسات الجيدة (2008)

نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية للمالكي ومسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأصحاب المصلحة فيها، تم القيام بمشروع لتحليل مختلف النظم المحاسبية المطبقة في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وكان الهدف من هذا المشروع التوصل إلى وجهات نظر بشأن كيفية تحسين النظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن أن توفر للمالكين والمديرين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعلومات المالية المناسبة.

وتمثلت الأهداف الرئيسية للمشروع فيما يلي:<sup>14</sup>

- التوصل إلى وجهات نظر بشأن كيفية تحسين النظم المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث يمكن أن توفر للمالكين والمديرين وغيرهم من أصحاب المصلحة المعلومات المالية المناسبة.
- عدم إضافة أعباء تنظيمية أو إدارية على مستوى المؤسسات، مما يتنافى مع هدف تبسيط بيئة الأعمال التجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

تم تحديد الممارسات المناسبة في ما يلي:<sup>15</sup>

- تطبيق مبدأ القيد المزدوج، لأنه يوفر تحكم أفضل في تسجيل الكثير من المعاملات وبشكل صحيح؛
- استخدام صيغ مبسطة للبيانات المالية بحيث لا تعرض الميزانية العمومية وبيان الدخل سوى العناوين الرئيسية.
- إعداد بيانات التدفقات النقدية المتوقعة على أساس منتظم؛
- تطبيق المحاسبة على أساس الاستحقاق، لأن مثل هذه الطريقة المحاسبية توفر صورة أكثر دقة وكاملة للمركز المالي للشركة والأداء والتغيرات في مركزها المالي من المحاسبة على أساس النقدية؛
- تطبيق مبدأ المقابلة، نظرا لأهمية أن الإيرادات تتماشى مع النفقات لتوفير وجهة نظر صادقة عن الأداء المالي للمؤسسة؛
- تطبيق مبدأ الصورة الحقيقية والعدالة لضمان تقديم المعلومات المحاسبية بدقة وبشكل متنسق؛
- استخدام مخطط موحد للحسابات، لأنه يزيل بعض الحواجز عند تغيير حزمة برامج المحاسبة، كما يسهل إدخال البيانات وتصنيفها مما يساهم في توفير المعلومات المالية.
- تطبيق مبدأ الدورية. بإعداد القوائم المالية مرة واحدة سنويا وتقديم تسهيلات إدارية بما يسمح بتقديم المعلومات المالية نفسها إلى مختلف السلطات لأغراض مختلفة أو نفس الأغراض.

## 2. المشروع الثاني : دراسة لمتطلبات المحاسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2011)

هذا المشروع عبارة عن دراسة حاولت تقديم لمحة عامة عن المتطلبات والممارسات المحاسبية الجيدة المعمول في 20 بلدا أوروبا مختارا، وتحديد احتياجات المستخدمين المتصورة للمعلومات المحاسبية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة من المعلومات المحاسبية في اقتصاد الأعمال غير المالي.

وكانت الأهداف الرئيسية للدراسة هي <sup>16</sup>:

- تقديم لمحة عامة عن المتطلبات المحاسبية المعمول بها والممارسات المحاسبية الجيدة المعتمدة في 20 بلدا أوروبا بالنسبة لجميع الأشكال القانونية للمؤسسات؛
- تحديد احتياجات المستخدمين المتصورة للمعلومات المحاسبية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا، جنبا إلى جنب مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة للمعلومات المحاسبية في الاقتصاد التجاري غير المالي.
- وتوصلت الدراسة إلى النتائج الرئيسية التالية:
- أنه حتى إذا كان هناك اهتمام الوثائق المحاسبية للمؤسسات المتوسطة، فإن هذا المستوى من الاهتمام أقل وينخفض مع انخفاض حجم المؤسسات (صغيرة، مصغرة)؛
- كما أن نتائج المسح قد أبرزت بوضوح الحاجة الملحة لتبسيط المتطلبات المحاسبية من وجهة نظر المستخدمين والمعدنين؛
- وأظهر المستجيبون للدراسة الاستقصائية الحاجة العامة إلى خفض الاحتياجات المحاسبية المعمول بها بالفعل، خاصة التي ينظر إليها على أنها غير ضرورية للاحتياجات الداخلية لمتابعة المؤسسة وإدارتها. وتزداد هذه الحاجة مع تقلص حجم المؤسسة.
- وتم تقديم مجموعة من التوصيات أهمها:
- يجب أن تأخذ المبادرات الرامية إلى تعزيز تبسيط المحاسبة بعين الاعتبار معيار الحجم (المتوسط والصغير والمتناهي الصغر) كمبدأ توجيهي لكل نوع من المبادرات التشريعية؛
- تبسيط متطلبات الوثائق المحاسبية؛
- الإعفاء من متطلبات المحاسبة إما بإدخال عتبات جديدة أو عن طريق مواءمة العتبات القائمة.

### 3. المشروع الثالث : محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا: رؤى مقدمة من مسح للبحوث المكتبية (2015)

نظرا لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأوروبي والتشريعات المحاسبية غير المنسقة المعتمدة فيها والتي لا تخضع للتنظيم على مستوى الاتحاد الأوروبي، فقد تم إجراء دراسة لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تطوير الممارسات المحاسبية التي تقلل من مستوى التكاليف الإدارية مع الحفاظ على القيمة المعلوماتية للمستخدمين والمعدنين للبيانات المالية.

وكانت الأهداف الرئيسية للدراسة هي <sup>17</sup>:

- تقديم معلومات عن المتطلبات القانونية الحالية الأكثر تكرارا في أوروبا بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا تغطيها قواعد المحاسبة الموحدة للاتحاد الأوروبي؛
- تقديم نتائج بشأن المتطلبات القانونية الأكثر تكرارا بالمقارنة مع احتياجات المستخدمين والمعدنين في مجالات المحاسبة والتي لا تغطيها قواعد المحاسبة الموحدة للاتحاد الأوروبي.
- وكانت النتائج الرئيسية للدراسة:

- كلما كان حجم المؤسسة أقل، فإن متطلبات المحاسبة القانونية الأقل هي التي يفرضها القانون، كما يقل عدد المستعملين والمعددين الذين يفضلون أو بحاجة لمعلومات محاسبية خاصة؛
- بالنسبة للمؤسسات ذات الحجم الأصغر على وجه الخصوص، يميل القائمون على إعداد التقارير فيها إلى إنتاج المزيد من المعلومات المتعلقة ببيانات التدفقات النقدية بأكثر مما هو مطلوب عادة من الناحية القانونية؛
- كشف المسيريون والملاك في المؤسسات الصغيرة عن حاجة واضحة إلى حساب للربح والخسارة وميزانية عامة لأن هذه المؤسسات ليس لديها التزامات قانونية بإعداد البيانات المالية.

#### خلاصة :

مما سبق يمكن أن نستخلص أن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما يتعلق بها لقي اهتمام كبير في الاتحاد الأوربي خاصة في محاولات تقديم تعريف نهائي لها يساعد على تصنيفها لتحديد مدى استفادتها من التمويل وقبولها في برامج الدعم. ومن وسائل الدعم الممكنة تسهيل حصولها على المعلومات المحاسبية والمالية وتقديمها للأطراف ذات العلاقة بأقل تكلفة ممكن. وتوصل الدراسات المقدمة للمفوضية إلى ضرورة تخفيف الأعباء المالية والإدارية المترتبة عن إعداد القوائم المالية . وضرورة التزامها ببعض المبادئ التي تحسن من نوعية هذه القوائم ( الاستحقاق، الدورية؛ المقابلة... ) كما وجد أن اهتمام مسيريهما يكون بشكل أكبر بمعرفة بحساب النتيجة ومن ثم ميزانية عمومية مختصرة . لان يس لديها التزامات قانونية.

<sup>1</sup> للاطلاع على الدراسة كاملة يمكن الطلاع على الموقع :

<http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

2 Maingot Michael, Zeghal Daniel, Financial reporting of small business entities in Canada. Publication: Journal of Small Business Management, Monday, March 12 2007, 12/082010 <http://www.allbusiness.com/management-companies-enterprises/3897249-1.html>

3 Carsberg, B. V., M. J. Page, A. J. Sindhall, and I. D. Waring (1985). Small Company Financial Reporting. London: ICAEW.

<sup>4</sup> محمد أحمد البشير، الحقوق المفقودة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين تسلط الإدارة وثغرات التشريع!؟ المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن الذي تعقدته جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بعنوان "المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين المحاسبة والتدقيق والدور الاقتصادي" يومي 18 و 19 / 10 / 2008 الأردن

<sup>5</sup> نعيم سابا خوري المنشآت الخاصة ومدققو حساباتها. الإستراتيجية والاهداف، المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن، جمعية المحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2008، ص 03

<sup>6</sup> Pacter, P. (2007), Should U.S. Private Companies Use IFRS for SMEs, available on-line at [10/2009.www.financialexecutivemag.com](http://10/2009.www.financialexecutivemag.com)

<sup>7</sup> نعيم سابا خوري، مرجع سابق، ص 5

<sup>8</sup> Epstein, B. J. & Jermakowicz, E. K. (2007) "International Standards for Small and Medium-Sized Entities", CPA Journal, Oct, vol.77 issue 10: 38-40

<sup>9</sup> المبادئ التوجيهية للمحاسبة والابلاغ المالي الخاصة بمؤسسات الاعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الامم المتحدة، نيويورك وجنيف، 2003. UNCTAD/ITE/TEB/2003/6  
<sup>10</sup> لمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على الوثيقة التالية.

Financial Reporting Standard for Smaller Entities, (effective April 2008. Accounting Standards Board in respect of its Application in the United Kingdom, 2008, pp. 1-180

<http://www.frc.org.uk/images/uploaded/documents/FRSSE%20Web%20optimized%20FINAL.pdf>

<sup>11</sup> European Commission , COMMISSION RECOMMENDATION concerning the definition of micro, small and medium-sized enterprises Official Journal of the European Union , 2005  
<https://www.eusmecentre.org.cn/sites/default/files/files/news/SME%20Definition.pdf>

<sup>12</sup> Deaconu, A., Groşanu, A. & Cristea, Şt. (2007) “A plea for SME specific European accounting standard. The case of Romania”, Conference Proceedings, 2nd Central European Conference in Regional Science – CERS, Novy Smokovec, Slovak Republic: 180-196

<sup>13</sup> European Commission, Internal Market and Services DG, Free movement of capital, company law and corporate governance, Accounting (2006) “Agenda paper for the meeting of the accounting regulatory committee 24 november 2006: Simplification of accounting rules for small and medium-sized companies – Discussion of possible amendments to the Fourth and Seventh Company Law Directives” (ARC/18/2006) (Brussels, 14.11.2006)

<sup>14</sup> European Commission, “Accounting for small enterprises - Recommendations and good practices “ (2008). [https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting\\_fr](https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting_fr)

<sup>15</sup> European Commission, “Accounting for small enterprises - Recommendations and good practices “ (2008). [https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting\\_fr](https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting_fr)

<sup>16</sup> European Commission, “Accounting requirements for SMEs “ (2011).  
[https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting\\_fr](https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting_fr)

<sup>17</sup> European Commission, “Accounting guide for SMEs - SME Accounting in Europe: insights provided by a desk research and a survey“ (2015)

[https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting\\_fr](https://ec.europa.eu/growth/smes/business-friendly-environment/accounting_fr)

